وحدة الاتصال والإعلام في الإسكوا
الإسكوا في الإعلام
ESCWA in the News
(25 آذار /مارس 2019)

الإسكوا في اليوم العالمي للمياه

- **أيام الأراضي والمياه في الشرق الأدنى وشمال افريقيا 2019 (بيئة أبوظبي)**
- **ارتفاع حرارة الأرض 1.5 مؤوية سيكون له مخاطر كارثية على مستوى العالم (بيئة أبوظبي)**
- **الإسكوا ملايين العرب لا زالوا من دون خدمات مائية أساسية (تلفزيون نابلس)**
- **51مليون شخص في المنطقة العربية يفتقرون لخدمات مائية (عراق نيوز)**
- **دشتي: المياه المشتركة تعدّ من أكبر تحديات المنطقة العربية (النشرة)**
- **"الاسكوا" تُصدر تقريرًا عن تنمية الموارد المائية على صعيد المنطقة العربية (وكالة خبر الفلسطينية للصحافة)**
- **"الإسكوا" أحيت اليوم العالمي للمياه 2019 (بيئة أبوظبي)**
- **الإسكوا أحيت اليوم العالمي للمياه: 51 مليون شخص في المنطقة العربية يفتقرون إلى الخدمات المائية الأساسية (الوكالة الوطنية للإعلام)**
- **51 مليون شخص بالمنطقة العربية يفتقرون للخدمات المائية الأساسية (لبنان 24)**
- **الاسكوا": 51 مليون شخص في المنطقة العربية يفتقرون للخدمات المائية (دنيا الوطن)**
- **الاسكوا": 51 مليون شخص في المنطقة العربية يفتقرون للخدمات المائية (Dmc news)**
- **51 مليون شخص عربي يفتقرون للخدمات المائية (شبكة سبق)**
- **تقرير ... 51 مليون شخص بالمنطقة العربية يفتقرون للخدمات المائية الأساسية (مدي1 تي في)**
- **الاسكوا: 51 مليون شخص في المنطقة العربية يفتقرون للخدمات المائية (الحياة برس)**
- **51 مليون شخص عربي يفتقرون للخدمات المائية (بوابة آخر خبر)**
- **51مليون عربي يفتقرون للخدمات المائية (أحداث اليوم)**
- **تقرير اممي: 51 مليون شخص بالمنطقة العربية يفتقرون للخدمات المائية (الأول نيوز)**
- **تقرير اممي: 51 مليون شخص بالمنطقة العربية يفتقرون للخدمات المائية (بترا)**

متفرقات

- **سوليدير: القبض على قلب بيروت (الأخبار)**
- **سوليدير: القبض على قلب بيروت (العنكبوت)**

أيام الأراضي والمياه في الشرق الأدنى وشمال افريقيا 2019

بيئة أبوظبي

23 آذار /مارس 2019

شبكة بيئة ابوظبي: القاهرة، مصر 23 مارس 2019

الخلفية

لقد مرت خمس سنوات منذ انعقاد مؤتمر أيام الأراضي والمياه في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا في عمان، الأردن، خلال الفترة 15-18 ديسمبر/ كانون الأول 2013. وفي هذا المؤتمر، أطلقت منظمة الفاو وشركاؤها "المبادرة الاقليمية لندرة المياه" وكذلك واستراتيجية التعاون والشراكة الإقليمية. وقد وافق وزراء الزراعة على المبادرة الإقليمية بشأن ندرة المياه خلال المؤتمر الإقليمي لمنظمة الفاو الذي انعقد في فبراير/ شباط 2014 في روما، وخلال المجلس الوزاري للمياه التابع لجامعة الدول العربية في مايو 2015. ومنذ انطلاق المبادرة قبل خمس سنوات، شهدت المنطقة حدوث تطورات كبيرة وملحوظة، حيث أصبحت الإدارة المستدامة للمياه من الأولويات القصوى لبلدان المنطقة، الامر الذي نتج عنه تكثّيف الحوار حول مشكلات المياه وسياساته وتنفيذ مشاريع استثمارية ومؤسساتية مبتكرة في عدد من بلدان المنطقة. ومن خلال اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة تمكنت الدول والجهات المانحة والمؤسسات الدولية من الحصول على إطار قوي لتحديد أولويات إدارة المياه والأمن الغذائي المستدام في المنطقة. ولكن في الوقت نفسه، زادت حدة التحديات التي تواجه منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، حيثتتسبب النزاعات والأزمة التي طال أمدها وامتدادها في خسائر فادحة في الأرواح، وفي الأمن الغذائي والتغذية، وفي البنية التحتية للمياه والزراعة، كما أنها تسبب تأخراً أو تباطؤاً في تنفيذ الاستراتيجيات والخطط الإنمائية. وبالاضافة إلى ذلك يؤثر تغير المناخ والجفاف تأثيراً كبيراً على سكان الريف ويزيد من تفاقم آثار النزاعات التي تغذي الهجرة وحركة اللاجئين.

وفي هذا السياق، سيعقد مؤتمر أيام الأراضي والمياه في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا خلال الفترة 31 مارس/ آذار – 4 أبريل/ نيسان 2019 في القاهرة، لاستعراض التقدم المحرز في معالجة مشكلة ندرة المياه في المنطقة، وتعزيز تبادل المعرفة والخبرة بين البلدان والشركاء وتحديد التوجهات والخطوات المستقبلية مع الأخذ بعين الاعتبار الدروس المستفادة، والتحديات الجديدة وفرص التنمية المستدامة. ورغم تركيز المؤتمر على منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، إلا أنه سيرتبط بالمنظور العالمي من خلال مشاركة بلدان وخبراء من مناطق أخرى (آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية) لتبادل المعرفة وتعزيز رؤى مشتركة بين الأقاليم.

سينقسم المؤتمر إلى جزئين : اجتماع الخبراء الفنيين والمسؤلين رفيعي المستوى من 31 مارس/ آذار إلى 3 أبريل/ نيسان، ويتمثل الجزء الثاني في إجتماع وزاري مشترك بين وزراء المياه ووزراء الزراعة العرب والذي ستعقده جامعة الدول العربية يوم 4 أبريل/ نيسان.

الأهداف

تقييم إنجازات البلدان وشركاء التنمية لمعالجة ندرة المياه وتدهور الأراضي في السنوات الخمس الماضية إرتباطها بالزراعة المستدامة، والأمن الغذائي، ونظم الأغذية، وتحليل أسباب الفشل والدروس المستفادة.

التفكير في توقعات واحتمالات المرحلة القادمة من المبادرات الإقليمية، ولا سيما مبادرة ندرة المياه التابعة للفاو، ودراسة كيفية تعزيز الشراكات وتحديد كيفية المضي قدماً.

تحديث المعارف المتعلقة بالأراضي والمياه عن طريق تبادل الابتكارات المرتكزة على التقدم في العلوم والتكنولوجيا، والمنهجيات الجديدة، والمبادئ التوجيهية والأدوات لدعم تصميم وتنفيذ البرنامج.

تحديد جيل جديد من السياسات والاستثمار لتحقيق الإدارة المستدامة للمياه والأمن الغذائي في المنطقة العربية.

النتائج

استعراض الإنجازات والابتكارات ودراسات الحالة الموثقة حول الإدارة المستدامة والحوكمة الرشيدة لموارد المياه والأراضي

من أجل الأمن الغذائي والمائي.
وضع توصيات للسياسات والاستثمارات في إطار الإدارة المتكاملة والمستدامة للأراضي والمياه ورفعها إلى صناع القرار وأصحاب المصلحة.
تعزيز الشراكات فيما بين بلدان المنطقة وكذلك مع المناطق الأخرى للتصدي للتحديات الرئيسية في إدارة الأراضي والمياه.
إعداد بيان مشترك لوزراء المياه والزراعة بشأن السياسات والاستثمارات من أجل الإدارة المستدامة للمياه الزراعية.

ارتفاع حرارة الأرض 1.5 مؤوية سيكون له مخاطر كارثية على مستوى العالم

بيئة أبوظبي

23 آذار /مارس 2019

شبكة بيئة ابوظبي: الاسكوا بيروت، لبنان 23 مارس 2019
خلال الجلسة الرئيسية للاجتماع التشاوري الاقليمي حول تغير المناخ تحضيراً للمنتدى العربي للتنمية المستدامة والمنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام 2019 بالمشاركة بين جامعة الدول العرب واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) يومي 21 و22 آذار/مارس 2019، في بيت الأمم المتحدة في بيروت، الجمهورية اللبنانية.
قدمت الدكتورة فاطمة درويش، نائب الرئيس، الفريق العامل الأول، الهيئة الحكومية المعنية بتغير المناخ، المنسق التنفيذي، مجموعة مقاييس التكيف وتقنياته، محاضر باحث في المعهد الدولي لبحوث المياه، من جامعة محمد السادس للعلوم التطبيقية بالمملكة المغربية جائت بعنوان "النتائج الرئيسية من ارتفاع درجة الحرارة" IPCC SR 1.5 وذلك بحسب تقرير خاص من الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ حول تأثيرات الاحترار العالمي بمقدار 1.5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الصناعة العالمية ومسارات انبعاثات غازات الدفيئة ذات الصلة ، في سياق الاستجابة العالمية لخطر تغير المناخ والتنمية المستدامة وجهود القضاء على الفقر.
وتسائلت أين نحن الآن من واقع ارتفاع درجة حرارة الأرض عن معدلها العام؟
حيث اشارت إلى أن البشرية منذ البداية والى ما قبل الثورة الصناعية أدت الى زيادة في درجة الحرارة عن معدلها العام بحوالي 1.0 درجة مؤوية، في كين أ، الانشطة القاتصادية الحالية سوف تساهم في ارتفاع النسبة الى 1.5 درجة مؤوية. مما سوف يزيد من الاثار السلبية لظاهرة الاحتباس الحراري. وذلك بين 2030 و 2052
وأشارت الدكتورة فاطمة إلى آثار الاحتباس الحراري عندما تصل معدل الزيادة الى 1.5 درجة مئوية مقارنة بـ 2 درجة مئوية: الطقس أقل تطرفًا حيث يعيش الناس ، بما في ذلك الحرارة الشديدة والأمطار بحلول عام 2100 ، سيكون متوسط مستوى سطح البحر العالمي حوالي 10 سم ، لكنه قد يستمر في الارتفاع لعدة قرون، بالتالي سوف يتعرض 10 مليون شخص لخطر ارتفاع البحار. مما يتسبب في تهديد لمصائد الأسماك وسبل العيش التي تعتمد عليها ما يصل إلى مئات الملايين من الأشخاص الذين

تعرضوا للمخاطر المرتبطة بالمناخ وعرضة للفقر بحلول عام 2050
وأن متوسط درجة الحرارة (أعلى) ومتوسط هطول الأمطار (أسفل) عند 1.5 درجة مئوية (يسار) و 2 درجة مئوية (وسط) للاحترار العالمي مقارنة بالفترة ما قبل الصناعية (1861-1880) ، والفرق بين 1.5 درجة C و 2 C ° من ظاهرة الاحتباس الحراري (يمين). تم تقييم القيم على أساس فترة 10 سنوات لمستوى الاحترار المحدد ، بناءً على عمليات محاكاة نموذج المرحلة الخامسة (CMIP5) لمقارن التركيز8.5 (RCP)

كما استعرضت الدكتورة فاطمة مسارات انبعاثات غازات الدفيئة للحد من ارتفاع درجة الحرارة إلى 1.5 درجة مئوية، حيث تنخفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بحوالي 45 ٪ بحلول عام 2030 (من مستويات 2010) (20 ٪ لمدة 2 درجة مئوية) وللحد من ارتفاع درجة الحرارة إلى 1.5 درجة مئوية، سوف تحتاج انبعاثات ثاني أكسيد الكربون للوصول إلى ‘‘صافي الصفر’’ حوالي 2050 (2075 لمدة 2 درجة مئوية)

الإسكوا ملايين العرب لا زالوا من دون خدمات مائية أساسية

تلفزيون نابلس

23 آذار /مارس 2019

لا يزال 51 مليون شخص في المنطقة العربية يفتقرون إلى الخدمات المائية الأساسية و74 مليون شخص لا يحصلون على خدمات الصرف الصحي الملائمة. هذا بعض من خلاصات النسخة الجديدة من التقرير العالمي عن تنمية الموارد المائية تحت عنوان "عدم إهمال أحد" الذي أطلق اليوم على صعيد المنطقة العربية في مقرّ لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) خلال الاحتفال باليوم العالمي للمياه.

والتقرير من إعداد البرنامج العالمي لتقييم الموارد المائية التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية وشاركت فيه لجان الأمم المتحدة الإقليمية ومن بينها الإسكوا إلى جانب عدد كبير من المنظمات الأممية مثل منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ويفيد التقرير أنّ المنطقة العربية تعاني من شحّ في المياه حيث يعيش 86% من المواطنين في دول تقع دون عتبة الشح المائي (1000 متر مكعب للفرد) أو الشح المائي المطلق (500 متر مكعب للفرد). ويتزايد شح المياه بفعل النمو السكاني السريع والتوسّع العمراني المضطرد، مما يؤدي إلى تزايد الطلب على الموارد المائية.

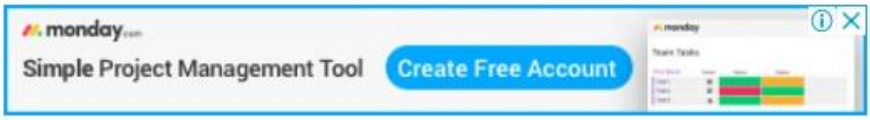

وللمناسبة، وجّهت الأمينة التنفيذية للإسكوا الدكتورة رولا دشتي كلمة ألقتها بالنيابة عنها مديرة شعبة سياسات التنمية المستدامة رلى مجدلاني جاء فيها: "إنّ المياه المشتركة تعدّ من أكبر تحديات المنطقة العربية، فثلثا مواردها المائية مشتركة وتنبع من خارجها أي إنّ معظم دولنا العربية هي دول مصب. والاعتماد على هذه الموارد يضاعف صعوبة تحقيق الأمن المائي في العديد من الدول وصعوبة تحقيق أهداف التنمية المستدامة".

وأشارت دشتي إلى أنّ الإسكوا "وضعت دراسات تحليلية علمية ومواد تدريبية للربط بين سياسات القطاعات المختلفة وخاصة الطاقة والمياه والغذاء لزيادة كفاءة كلٍ منها. وقد اعتمدت نهج حقوق الانسان في تنفيذ السياسات الوطنية للتنمية المستدامة والحد من الفقر". وأضافت أنّ الإسكوا تمكنت في الأعوام الأخيرة من تحقيق تقدم في تحويل موضوع الترابط بين الطاقة والمياه والغذاء من المستوى النظري إلى خطوات وبرامج عملية.

وشدّدت دشتي على أنّ التقدم المحرز في المنطقة غير كافٍ رغم الجهود المبذولة. فالتقدم الفعلي يتطلب تغييرًا في ثقافة الإنتاج والاستهلاك، وفي إدارة هذا المورد الأساسي والحيوي بحيث يصبح الجميع، كُلٌ من موقعه، شريكًا في القرار والمسؤولية.

وقدّم للتقرير رئيس تحرير التقرير العالمي عن تنمية الموارد المائية ريك كونور الذي قال إنّ الأثرياء غالبًا ما يحصلون على خدمات مائية بسعر أكثر تدنيًا ممّا يحصل عليه الفقراء لقاء خدمات مماثلة أو ذات مستوى أقلّ. وأضاف أنّ الاستثمار في توفير خدمات المياه والصرف الصحي بشكل عام وللمحرومين بشكل خاص، منطقي من الناحية الاقتصادية.

ويضع التقرير في تصرّف صانعي القرار والسياسات معلومات تظهر كيف أنّ ما يمكن تحسينه من إدارة للموارد المائية والوصول إلى التغذية بالمياه وخدمات الصرف الصحي ضروريّ لتجاوز الفقر ومواجهة العديد من أسباب مختلفة أخرى لعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية.

وخلال اللقاء، أعلن مدير البرنامج الإقليمي في المكتب الإقليمي لمنظمة الأغذية والزراعة جان-مارك فوري عن أيام الأراضي والمياه التي ستعقد في القاهرة بين 31 آذار/مارس و4 نيسان/أبريل بهدف استعراض التقدم المحرز في معالجة مشكلة ندرة المياه في المنطقة، وتعزيز تبادل المعرفة والخبرة بين البلدان والشركاء وتحديد التوجهات والخطوات المستقبلية.

وتخلل اللقاء كذلك حلقة نقاش حول "عدم إهمال أحد" شملت مشاركات حول المنطقة العربية بشكل عام ومن اليمن والسودان بشكل خاص إضافة إلى لمحة من منظور الشباب. وعلى هامش اللقاء، قدّم معرض تفاعلي للإسكوا وشركاؤها تقارير ومنشورات حديثة عن الموضوع.

وموضوع اليوم العالمي للمياه لهذا العام، "عدم إهمال أحد"، هو الوعد الرئيسي لخطة التنمية المستدامة لعام 2030. والهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة هو ضمان توافر المياه وإدارتها بشكل مستدام بحلول 2030، وهذا يعني حكمًا عدم إهمال أحد.

51مليون شخص في المنطقة العربية يفتقرون لخدمات مائية

عراق نيوز

23 آذار /مارس 2019

قالت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا" اسكوا "إنه "لا يزال 51 مليون شخص في المنطقة العربية يفتقرون إلى الخدمات المائية الأساسية، و74 مليون شخص لا يحصلون على خدمات صرف صحي ملائمة."

وأضافت "اسكوا" في تقرير أعلنت عنه من مقرها في بيروت الجمعة، عن تنمية الموارد المائية تحت عنوان "عدم إهمال أحد" على صعيد المنطقة العربية، أن 86% من المواطنين في دول المنطقة تقع دون عتبة الشح المائي "ألف متر مكعب للفرد" أو الشح المائي المطلق " متر مكعب للفرد.

الأمينة التنفيذية لاسكوا رولا دشتي قالت إن اللجنة وضعت دراسات تحليلية علمية ومواد تدريبية للربط بين سياسات قطاعات مختلفة، وخاصة الطاقة والمياه والغذاء لزيادة كفاءة كلٍ منها.

وأضافت: "اسكوا تمكنت في الأعوام الأخيرة من تحقيق تقدم في تحويل موضوع الترابط بين الطاقة والمياه والغذاء من المستوى النظري إلى خطوات وبرامج عملية."

وشددت دشتي على أن "التقدم المحرز في المنطقة غير كاف رغم الجهود المبذولة، فالتقدم الفعلي يتطلب تغييرا في ثقافة الإنتاج والاستهلاك، وفي إدارة هذا المورد الأساسي والحيوي بحيث يصبح الجميع، كل من موقعه، شريك في القرار والمسؤولية."

أعدّ التقرير "البرنامج العالمي لتقييم الموارد المائية التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة "يونسكو" بالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية، وشاركت فيه لجان الأمم المتحدة الإقليمية ومن بينها "اسكوا" إلى جانب عدد من المنظمات الأممية مثل منظمة الأغذية والزراعة "فاو" وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي."

دشتي: المياه المشتركة تعدّ من أكبر تحديات المنطقة العربية

النشرة

22 آذار /مارس 2019

وجّهت الأمينة التنفيذية للإسكوا رولا دشتي، كلمة ألقتها بالنيابة عنها مديرة شعبة سياسات التنمية المستدامة رلى مجدلاني، أوضحت فيها أن "المياه المشتركة تعدّ من أكبر تحديات المنطقة العربية، فثلثا مواردها المائية مشتركة وتنبع من خارجها أي إنّ معظم دولنا العربية هي دول مصب. والاعتماد على هذه الموارد يضاعف صعوبة تحقيق الأمن المائي في العديد من الدول وصعوبة تحقيق أهداف التنمية المستدامة."

ولفتت دشتي إلى أنّ الإسكوا "وضعت دراسات تحليلية علمية ومواد تدريبية للربط بين سياسات القطاعات المختلفة وخاصة الطاقة والمياه والغذاء لزيادة كفاءة كلٍ منها. وقد اعتمدت نهج حقوق الانسان في تنفيذ السياسات الوطنية للتنمية المستدامة والحد من الفقر"، مشيرة إلى أنّ "الإسكوا تمكنت في الأعوام الأخيرة من تحقيق تقدم في تحويل موضوع الترابط بين الطاقة والمياه والغذاء من المستوى النظري إلى خطوات وبرامج عملية."

وشدّدت دشتي على أنّ "التقدم المحرز في المنطقة غير كافٍ رغم الجهود المبذولة. فالتقدم الفعلي يتطلب تغييرًا في ثقافة الإنتاج والاستهلاك، وفي إدارة هذا المورد الأساسي والحيوي بحيث يصبح الجميع، كُلٌ من موقعه، شريكًا في القرار والمسؤولية."

"الاسكوا" تُصدر تقريرًا عن تنمية الموارد المائية على صعيد المنطقة العربية

وكالة خبر الفلسطينية للصحافة

22 آذار /مارس 2019

بيروت- وكالة خبر

أصدرت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، من مقرها في العاصمة اللبنانية "بيروت"، اليوم الجمعة، تقريرًا عن تنمية الموارد المائية تحت عنوان "عدم إهمال أحد" على صعيد المنطقة العربية، خلال الاحتفال باليوم العالمي للمياه.

وأكد التقرير، على أنه "لا يزال 51 مليون شخص في المنطقة العربية يفتقرون إلى الخدمات المائية الأساسية، و74 مليون شخص لا يحصلون على خدمات الصرف الصحي الملائمة".

وأضاف: "المنطقة العربية تعاني من شح في المياه حيث يعيش 86% من المواطنين في دول تقع دون عتبة الشح المائي (1000 متر مكعب للفرد) أو الشح المائي المطلق (500 متر مكعب للفرد). ويتزايد شح المياه بفعل النمو السكاني السريع والتوسع العمراني المضطرد، ما يؤدي إلى تزايد الطلب على الموارد المائية".

يشار إلى أن التقرير أعده "البرنامج العالمي لتقييم الموارد المائية التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة "اليونسكو" بالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية.

كما وشاركت فيه لجان الأمم المتحدة الإقليمية ومن بينها "الإسكوا"، إلى جانب عدد من المنظمات الأممية مثل منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

"الإسكوا" أحيت اليوم العالمي للمياه 2019

بيئة أبوظبي

22 آذار /مارس 2019

ملايين العرب لا زالوا من دون خدمات مائية أساسية
القاهرة تستضيف' أيام الأراضي والمياه 'نهاية الشهر الجاري
شبكة بيئة ابوظبي: الاسكوا بيروت، لبنان 22 آذار/مارس 2019
لا يزال 51 مليون شخص في المنطقة العربية يفتقرون إلى الخدمات المائية الأساسية و74 مليون شخص لا يحصلون على خدمات الصرف الصحي الملائمة. هذا بعض من خلاصات النسخة الجديدة من التقرير العالمي عن تنمية الموارد المائية تحت عنوان "عدم إهمال أحد" الذي أطلق اليوم على صعيد المنطقة العربية في مقرّ لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) خلال الاحتفال باليوم العالمي للمياه.
والتقرير من إعداد البرنامج العالمي لتقييم الموارد المائية التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية وشاركت فيه لجان الأمم المتحدة الإقليمية ومن بينها الإسكوا إلى جانب عدد كبير من المنظمات الأممية مثل منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
ويفيد التقرير أنّ المنطقة العربية تعاني من شحّ في المياه حيث يعيش 86% من المواطنين في دول تقع دون عتبة الشح المائي (1000 متر مكعب للفرد) أو الشح المائي المطلق (500 متر مكعب للفرد). ويتزايد شح المياه بفعل النمو السكاني السريع والتوسّع العمراني المضطرد، مما يؤدي إلى تزايد الطلب على الموارد المائية.
وللمناسبة، وجّهت الأمينة التنفيذية للإسكوا الدكتورة رولا دشتي كلمة ألقتها بالنيابة عنها مديرة شعبة سياسات التنمية المستدامة رلى مجدلاني جاء فيها: "إنّ المياه المشتركة تعدّ من أكبر تحديات المنطقة العربية، فثلثا مواردها المائية مشتركة وتنبع من خارجها أي إنّ معظم دولنا العربية هي دول مصب. والاعتماد على هذه الموارد يضاعف صعوبة تحقيق الأمن المائي في العديد من الدول وصعوبة تحقيق أهداف التنمية المستدامة."
وأشارت دشتي إلى أنّ الإسكوا "وضعت دراسات تحليلية علمية ومواد تدريبية للربط بين سياسات القطاعات المختلفة وخاصة

الطاقة والمياه والغذاء لزيادة كفاءة كلٍ منها. وقد اعتمدت نهج حقوق الانسان في تنفيذ السياسات الوطنية للتنمية المستدامة والحد من الفقر". وأضافت أنّ الإسكوا تمكنت في الأعوام الأخيرة من تحقيق تقدم في تحويل موضوع الترابط بين الطاقة والمياه والغذاء من المستوى النظري إلى خطوات وبرامج عملية.

وشدّدت دشتي على أنّ التقدم المحرز في المنطقة غير كافٍ رغم الجهود المبذولة. فالتقدم الفعلي يتطلب تغييرًا في ثقافة الإنتاج والاستهلاك، وفي إدارة هذا المورد الأساسي والحيوي بحيث يصبح الجميع، كُلٌ من موقعه، شريكًا في القرار والمسؤولية.

وقدّم للتقرير رئيس تحرير التقرير العالمي عن تنمية الموارد المائية ريك كونور الذي قال إنّ الأثرياء غالبًا ما يحصلون على خدمات مائية بسعر أكثر تدنيًا ممّا يحصل عليه الفقراء لقاء خدمات مماثلة أو ذات مستوى أقلّ. وأضاف أنّ الاستثمار في توفير خدمات المياه والصرف الصحي بشكل عام وللمحرومين بشكل خاص، منطقي من الناحية الاقتصادية.

ويضع التقرير في تصرّف صانعي القرار والسياسات معلومات تظهر كيف أنّ ما يمكن تحسينه من إدارة للموارد المائية والوصول إلى التغذية بالمياه وخدمات الصرف الصحي ضروريّ لتجاوز الفقر ومواجهة العديد من أسباب مختلفة أخرى لعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية.

وخلال اللقاء، أعلن مدير البرنامج الإقليمي في المكتب الإقليمي لمنظمة الأغذية والزراعة جان-مارك فوري عن أيام الأراضي والمياه التي ستعقد في القاهرة بين 31 آذار/مارس و4 نيسان/أبريل بهدف استعراض التقدم المحرز في معالجة مشكلة ندرة المياه في المنطقة، وتعزيز تبادل المعرفة والخبرة بين البلدان والشركاء وتحديد التوجهات والخطوات المستقبلية.

وتخلل اللقاء كذلك حلقة نقاش حول "عدم إهمال أحد" شملت مشاركات حول المنطقة العربية بشكل عام ومن اليمن والسودان بشكل خاص إضافة إلى لمحة من منظور الشباب. وعلى هامش اللقاء، قدّم معرض تفاعلي للإسكوا وشركاؤها تقارير ومنشورات حديثة عن الموضوع.

وموضوع اليوم العالمي للمياه لهذا العام، "عدم إهمال أحد"، هو الوعد الرئيسي لخطة التنمية المستدامة لعام 2030. والهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة هو ضمان توافر المياه وإدارتها بشكل مستدام بحلول 2030، وهذا يعني حكمًا عدم إهمال أحد.

الإسكوا أحيت اليوم العالمي للمياه: 51 مليون شخص في المنطقة العربية يفتقرون إلى الخدمات المائية الأساسية

الوكالة الوطنية للإعلام

22 آذار /مارس 2019

وطنية - اطلق اليوم، التقرير العالمي عن تنمية الموارد المائية تحت عنوان "عدم إهمال أحد" على صعيد المنطقة العربية في مقر لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا "الإسكوا"، خلال الاحتفال باليوم العالمي للمياه .

وأعد التقرير "البرنامج العالمي لتقييم الموارد المائية التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية وشاركت فيه لجان الأمم المتحدة الإقليمية ومن بينها الإسكوا إلى جانب عدد من المنظمات الأممية مثل منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي."

واشار التقرير الى انه "لا يزال 51 مليون شخص في المنطقة العربية يفتقرون إلى الخدمات المائية الأساسية و74 مليون شخص لا يحصلون على خدمات الصرف الصحي الملائمة."

وافاد أن "المنطقة العربية تعاني من شح في المياه حيث يعيش 86% من المواطنين في دول تقع دون عتبة الشح المائي (1000 متر مكعب للفرد) أو الشح المائي المطلق (500 متر مكعب للفرد). ويتزايد شح المياه بفعل النمو السكاني السريع والتوسع العمراني المضطرد، مما يؤدي إلى تزايد الطلب على الموارد المائية."

ممثلة دشتي
ووجهت الأمينة التنفيذية للاسكوا الدكتورة رولا دشتي كلمة ألقتها بالنيابة عنها مديرة شعبة سياسات التنمية المستدامة رلى مجدلاني قالت فيها: "إن المياه المشتركة تعد من أكبر تحديات المنطقة العربية، فثلثا مواردها المائية مشتركة وتنبع من خارجها أي إن معظم دولنا العربية هي دول مصب. والاعتماد على هذه الموارد يضاعف صعوبة تحقيق الأمن المائي في العديد من الدول وصعوبة تحقيق أهداف التنمية المستدامة."

وأشارت إلى أن "الإسكوا وضعت دراسات تحليلية علمية ومواد تدريبية للربط بين سياسات القطاعات المختلفة وخاصة الطاقة والمياه والغذاء لزيادة كفاءة كلٍ منها. وقد اعتمدت نهج حقوق الانسان في تنفيذ السياسات الوطنية للتنمية المستدامة والحد من الفقر". وأضافت: "أن الإسكوا تمكنت في الأعوام الأخيرة من تحقيق تقدم في تحويل موضوع الترابط بين الطاقة والمياه والغذاء من المستوى النظري إلى خطوات وبرامج عملية."

وشددت على أن "التقدم المحرز في المنطقة غير كاف رغم الجهود المبذولة، فالتقدم الفعلي يتطلب تغييرا في ثقافة الإنتاج والاستهلاك، وفي إدارة هذا المورد الأساسي والحيوي بحيث يصبح الجميع، كل من موقعه، شريكا في القرار والمسؤولية."

كونور
وقدم للتقرير رئيس تحرير التقرير العالمي عن تنمية الموارد المائية ريك كونور الذي قال: "ان الأثرياء غالبا ما يحصلون على خدمات مائية بسعر أكثر تدنيا مما يحصل عليه الفقراء لقاء خدمات مماثلة أو ذات مستوى أقل ."

أضاف: "ان الاستثمار في توفير خدمات المياه والصرف الصحي بشكل عام وللمحرومين بشكل خاص، منطقي من الناحية الاقتصادية. ويضع التقرير في تصرف صانعي القرار والسياسات معلومات تظهر كيف أن ما يمكن تحسينه من إدارة للموارد

المائية والوصول إلى التغذية بالمياه وخدمات الصرف الصحي ضروري لتجاوز الفقر ومواجهة العديد من أسباب مختلفة أخرى لعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية."

فوري
وخلال اللقاء، أعلن مدير البرنامج الإقليمي في المكتب الإقليمي لمنظمة الأغذية والزراعة جان - مارك فوري عن "أيام الأراضي والمياه التي ستعقد في القاهرة بين 31 آذار و4 نيسان بهدف استعراض التقدم المحرز في معالجة مشكلة ندرة المياه في المنطقة، وتعزيز تبادل المعرفة والخبرة بين البلدان والشركاء وتحديد التوجهات والخطوات المستقبلية."

وتخلل اللقاء حلقة نقاش حول "عدم إهمال أحد" شملت مشاركات حول المنطقة العربية بشكل عام ومن اليمن والسودان بشكل خاص إضافة إلى لمحة من منظور الشباب. وعلى هامش اللقاء، قدم معرض تفاعلي للاسكوا وشركائها تقارير ومنشورات حديثة عن الموضوع. وموضوع اليوم العالمي للمياه لهذا العام، "عدم إهمال أحد"، هو الوعد الرئيسي لخطة التنمية المستدامة لعام 2030. والهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة هو ضمان توافر المياه وإدارتها بشكل مستدام بحلول 2030، وهذا يعني حكما عدم إهمال أحد ."

==========ع.غ

51 مليون شخص بالمنطقة العربية يفتقرون للخدمات المائية الأساسية

لبنان 24

22 آذار /مارس 2019

أطلق اليوم التقرير العالمي عن تنمية الموارد المائية تحت عنوان "عدم إهمال أحد" على صعيد المنطقة العربية في مقر لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا "الإسكوا"، خلال الاحتفال باليوم العالمي للمياه .

وأعد التقرير "البرنامج العالمي لتقييم الموارد المائية التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية وشاركت فيه لجان الأمم المتحدة الإقليمية ومن بينها الإسكوا إلى جانب عدد من المنظمات الأممية مثل منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي."

واشار التقرير الى انه "لا يزال 51 مليون شخص في المنطقة العربية يفتقرون إلى الخدمات المائية الأساسية و74 مليون شخص لا يحصلون على خدمات الصرف الصحي الملائمة."

وافاد أن "المنطقة العربية تعاني من شح في المياه حيث يعيش 86% من المواطنين في دول تقع دون عتبة الشح المائي (1000 متر مكعب للفرد) أو الشح المائي المطلق (500 متر مكعب للفرد). ويتزايد شح المياه بفعل النمو السكاني السريع والتوسع العمراني المضطرد، مما يؤدي إلى تزايد الطلب على الموارد المائية."

ممثلة دشتي
ووجهت الأمينة التنفيذية للاسكوا الدكتورة رولا دشتي كلمة ألقتها بالنيابة عنها مديرة شعبة سياسات التنمية المستدامة رلى مجدلاني قالت فيها: "إن المياه المشتركة تعد من أكبر تحديات المنطقة العربية، فثلثا مواردها المائية مشتركة وتنبع من خارجها أي إن معظم دولنا العربية هي دول مصب. والاعتماد على هذه الموارد يضاعف صعوبة تحقيق الأمن المائي في العديد من الدول وصعوبة تحقيق أهداف التنمية المستدامة."

وأشارت إلى أن "الإسكوا وضعت دراسات تحليلية علمية ومواد تدريبية للربط بين سياسات القطاعات المختلفة وخاصة الطاقة والمياه والغذاء لزيادة كفاءة كلٍ منها. وقد اعتمدت نهج حقوق الانسان في تنفيذ السياسات الوطنية للتنمية المستدامة والحد من الفقر". وأضافت: "أن الإسكوا تمكنت في الأعوام الأخيرة من تحقيق تقدم في تحويل موضوع الترابط بين الطاقة والمياه والغذاء من المستوى النظري إلى خطوات وبرامج عملية."

وشددت على أن "التقدم المحرز في المنطقة غير كاف رغم الجهود المبذولة، فالتقدم الفعلي يتطلب تغييرا في ثقافة الإنتاج والاستهلاك، وفي إدارة هذا المورد الأساسي والحيوي بحيث يصبح الجميع، كل من موقعه، شريكا في القرار والمسؤولية."

كونور
وقدم للتقرير رئيس تحرير التقرير العالمي عن تنمية الموارد المائية ريك كونور الذي قال: "ان الأثرياء غالبا ما يحصلون على خدمات مائية بسعر أكثر تدنيا مما يحصل عليه الفقراء لقاء خدمات مماثلة أو ذات مستوى أقل ."

أضاف: "ان الاستثمار في توفير خدمات المياه والصرف الصحي بشكل عام وللمحرومين بشكل خاص، منطقي من الناحية الاقتصادية. ويضع التقرير في تصرف صانعي القرار والسياسات معلومات تظهر كيف أن ما يمكن تحسينه من إدارة للموارد

المائية والوصول إلى التغذية بالمياه وخدمات الصرف الصحي ضروري لتجاوز الفقر ومواجهة العديد من أسباب مختلفة أخرى لعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية."

فوري
وخلال اللقاء، أعلن مدير البرنامج الإقليمي في المكتب الإقليمي لمنظمة الأغذية والزراعة جان - مارك فوري عن "أيام الأراضي والمياه التي ستعقد في القاهرة بين 31 آذار و4 نيسان بهدف استعراض التقدم المحرز في معالجة مشكلة ندرة المياه في المنطقة، وتعزيز تبادل المعرفة والخبرة بين البلدان والشركاء وتحديد التوجهات والخطوات المستقبلية."

وتخلل اللقاء حلقة نقاش حول "عدم إهمال أحد" شملت مشاركات حول المنطقة العربية بشكل عام ومن اليمن والسودان بشكل خاص إضافة إلى لمحة من منظور الشباب. وعلى هامش اللقاء، قدم معرض تفاعلي للاسكوا وشركائها تقارير ومنشورات حديثة عن الموضوع. وموضوع اليوم العالمي للمياه لهذا العام، "عدم إهمال أحد"، هو الوعد الرئيسي لخطة التنمية المستدامة لعام 2030. والهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة هو ضمان توافر المياه وإدارتها بشكل مستدام بحلول 2030، وهذا يعني حكما عدم إهمال أحد ."

الاسكوا": 51 مليون شخص في المنطقة العربية يفتقرون للخدمات المائية

دنيا الوطن

22 آذار /مارس 2019

رام الله - دنيا الوطن
قالت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) إنه "لا يزال 51 مليون شخص في المنطقة العربية يفتقرون إلى الخدمات المائية الأساسية، و74 مليون شخص لا يحصلون على خدمات الصرف الصحي الملائمة."

جاء ذلك في تقرير أعلنت عنه "الاسكوا" من مقرها في العاصمة اللبنانية بيروت، اليوم الجمعة، عن تنمية الموارد المائية تحت عنوان "عدم إهمال أحد" على صعيد المنطقة العربية، خلال الاحتفال باليوم العالمي للمياه.

وأضاف التقرير أن "المنطقة العربية تعاني من شح في المياه حيث يعيش 86% من المواطنين في دول تقع دون عتبة الشح المائي (1000 متر مكعب للفرد) أو الشح المائي المطلق (500 متر مكعب للفرد). ويتزايد شح المياه بفعل النمو السكاني السريع والتوسع العمراني المضطرد، ما يؤدي إلى تزايد الطلب على الموارد المائية."

وقالت الأمينة التنفيذية للاسكوا رولا دشتي، في كلمة ألقتها بالنيابة عنها مديرة شعبة سياسات التنمية المستدامة رلى مجدلاني، إن اللجنة وضعت دراسات تحليلية علمية ومواد تدريبية للربط بين سياسات القطاعات المختلفة وخاصة الطاقة والمياه والغذاء لزيادة كفاءة كلٍ منها.

وتابعت أن "الاسكوا" تمكنت في الأعوام الأخيرة من تحقيق تقدم في تحويل موضوع الترابط بين الطاقة والمياه والغذاء من المستوى النظري إلى خطوات وبرامج عملية.

وأكدت دشتي أن "التقدم المحرز في المنطقة غير كاف رغم الجهود المبذولة، فالتقدم الفعلي يتطلب تغييرا في ثقافة الإنتاج والاستهلاك، وفي إدارة هذا المورد الأساسي والحيوي بحيث يصبح الجميع، كل من موقعه، شريك في القرار والمسؤولية."

يذكر أن التقرير أعده "البرنامج العالمي لتقييم الموارد المائية التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة "اليونسكو" بالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية، وشاركت فيه لجان الأمم المتحدة الإقليمية ومن بينها "الإسكوا"، إلى جانب عدد من المنظمات الأممية مثل منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

الاسكوا": 51 مليون شخص في المنطقة العربية يفتقرون للخدمات المائية

Dmc news

22 آذار /مارس 2019

رام الله - دنيا الوطن
قالت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) إنه "لا يزال 51 مليون شخص في المنطقة العربية يفتقرون إلى الخدمات المائية الأساسية، و74 مليون شخص لا يحصلون على خدمات الصرف الصحي الملائمة."

جاء ذلك في تقرير أعلنت عنه "الاسكوا" من مقرها في العاصمة اللبنانية بيروت، اليوم الجمعة، عن تنمية الموارد المائية تحت عنوان "عدم إهمال أحد" على صعيد المنطقة العربية، خلال الاحتفال باليوم العالمي للمياه.

وأضاف التقرير أن "المنطقة العربية تعاني من شح في المياه حيث يعيش 86% من المواطنين في دول تقع دون عتبة الشح المائي (1000 متر مكعب للفرد) أو الشح المائي المطلق (500 متر مكعب للفرد). ويتزايد شح المياه بفعل النمو السكاني السريع والتوسع العمراني المضطرد، ما يؤدي إلى تزايد الطلب على الموارد المائية."

وقالت الأمينة التنفيذية للاسكوا رولا دشتي، في كلمة ألقتها بالنيابة عنها مديرة شعبة سياسات التنمية المستدامة رلى مجدلاني، إن اللجنة وضعت دراسات تحليلية علمية ومواد تدريبية للربط بين سياسات القطاعات المختلفة وخاصة الطاقة والمياه والغذاء لزيادة كفاءة كلٍ منها.

وتابعت أن "الاسكوا" تمكنت في الأعوام الأخيرة من تحقيق تقدم في تحويل موضوع الترابط بين الطاقة والمياه والغذاء من المستوى النظري إلى خطوات وبرامج عملية.

وأكدت دشتي أن "التقدم المحرز في المنطقة غير كاف رغم الجهود المبذولة، فالتقدم الفعلي يتطلب تغييرا في ثقافة الإنتاج والاستهلاك، وفي إدارة هذا المورد الأساسي والحيوي بحيث يصبح الجميع، كل من موقعه، شريك في القرار والمسؤولية."

يذكر أن التقرير أعده "البرنامج العالمي لتقييم الموارد المائية التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة "اليونسكو" بالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية، وشاركت فيه لجان الأمم المتحدة الإقليمية ومن بينها "الإسكوا"، إلى جانب عدد من المنظمات الأممية مثل منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

51 مليون شخص عربي يفتقرون للخدمات المائية

شبكة سبق

22 آذار /مارس 2019

أحداث اليوم - قالت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا "الاسكوا" انه "لا يزال 51 مليون شخص في المنطقة العربية يفتقرون إلى الخدمات المائية الأساسية، و74 مليون شخص لا يحصلون على خدمات الصرف الصحي الملائمة". وأضافت "الاسكوا" في تقرير أعلنت عنه من مقرها في بيروت اليوم الجمعة، عن تنمية الموارد المائية تحت عنوان "عدم إهمال أحد" على صعيد المنطقة العربية، أن 86 بالمائة من المواطنين في دول منطقة تقع دون عتبة الشح المائي "الف متر مكعب للفرد" أو الشح المائي المطلق "خمسمئة متر مكعب للفرد. وجاء في كلمة الأمين التنفيذي للاسكوا الدكتورة رولا دشتي أن اللجنة وضعت دراسات تحليلية علمية ومواد تدريبية للربط بين سياسات القطاعات المختلفة وخاصة الطاقة والمياه والغذاء لزيادة كفاءة كلٍ منها. وأضافت: أن الإسكوا تمكنت في الأعوام الأخيرة من تحقيق تقدم في تحويل موضوع الترابط بين الطاقة والمياه والغذاء من المستوى النظري إلى خطوات وبرامج عملية.

وشددت على أن "التقدم المحرز في المنطقة غير كاف رغم الجهود المبذولة، فالتقدم الفعلي يتطلب تغييرا في ثقافة الإنتاج والاستهلاك، وفي إدارة هذا المورد الأساسي والحيوي بحيث يصبح الجميع، كل من موقعه، شريك في القرار والمسؤولية."

يذكر ان التقرير أعده "البرنامج العالمي لتقييم الموارد المائية التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة "اليونسكو" بالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية وشاركت فيه لجان الأمم المتحدة الإقليمية ومن بينها الإسكوا إلى جانب عدد من المنظمات الأممية مثل منظمة الأغذية والزراعة "الفاو" وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي."

تقرير ... 51 مليون شخص بالمنطقة العربية يفتقرون للخدمات المائية الأساسية

مدي1 تي في

22 آذار /مارس 2019

أفاد التقرير العالمي عن تنمية الموارد المائية ، بأن 51 مليون شخص في المنطقة العربية يفتقرون إلى الخدمات المائية الأساسية، و74 مليون شخص لا يحصلون على خدمات الصرف الصحي الملائمة.

جاء ذلك في التقرير الذي أعلن عنه بمقر لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) اليوم الجمعة ببيروت، حول تنمية الموارد المائية تحت عنوان "عدم إهمال أحد" على صعيد المنطقة العربية، بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للمياه.

وأضاف التقرير، أن المنطقة العربية تعاني من شح في المياه حيث يعيش 86 في المائة من المواطنين في دول تقع دون عتبة الشح المائي (1000 متر مكعب للفرد) أو الشح المائي المطلق (500 متر مكعب للفرد)، مشيرا إلى أن هذه المعضلة تتزايد بفعل النمو السكاني السريع والتوسع العمراني المضطرد، مما يؤدي إلى تزايد الطلب على الموارد المائية.

وقالت الأمينة التنفيذية "للاسكوا" رولا دشتي، في كلمة ألقتها بالنيابة عنها مديرة شعبة سياسات التنمية المستدامة رلى مجدلاني، إن اللجنة وضعت دراسات تحليلية علمية ومواد تدريبية للربط بين سياسات القطاعات المختلفة وخاصة الطاقة والمياه والغذاء لزيادة كفاءة كل منها.

وتابعت أن "الاسكوا" تمكنت في السنوات الأخيرة من تحقيق تقدم في تحويل موضوع الترابط بين الطاقة والمياه والغذاء من المستوى النظري إلى خطوات وبرامج عملية.

وأكدت دشتي أن التقدم المحرز في المنطقة غير كاف رغم الجهود المبذولة، معتبرة أن التقدم الفعلي يتطلب تغييرا في ثقافة الإنتاج والاستهلاك، وفي إدارة هذا المورد الأساسي والحيوي بحيث يصبح الجميع، كل من موقعه، شريك في القرار والمسؤولية.

يذكر أن التقرير أعده البرنامج العالمي لتقييم الموارد المائية التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة "اليونسكو" بالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية، وشاركت فيه لجان الأمم المتحدة الإقليمية ومن بينها "الإسكوا"، إلى جانب عدد من المنظمات الأممية مثل منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وموضوع اليوم العالمي للمياه لهذا العام، "عدم إهمال أحد"، هو الوعد الرئيسي لخطة التنمية المستدامة لعام 2030، والهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة هو ضمان توافر المياه وإدارتها بشكل مستدام بحلول 2030.

الاسكوا: 51 مليون شخص في المنطقة العربية يفتقرون للخدمات المائية

الحياة برس

22 آذار /مارس 2019

الحياة برس - قالت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) إنه "لا يزال 51 مليون شخص في المنطقة العربية يفتقرون إلى الخدمات المائية الأساسية، و74 مليون شخص لا يحصلون على خدمات الصرف الصحي الملائمة."

جاء ذلك في تقرير أعلنت عنه "الاسكوا" من مقرها في العاصمة اللبنانية بيروت، اليوم الجمعة، عن تنمية الموارد المائية تحت عنوان "عدم إهمال أحد" على صعيد المنطقة العربية، خلال الاحتفال باليوم العالمي للمياه.

وأضاف التقرير أن "المنطقة العربية تعاني من شح في المياه حيث يعيش 86% من المواطنين في دول تقع دون عتبة الشح المائي (1000 متر مكعب للفرد) أو الشح المائي المطلق (500 متر مكعب للفرد). ويتزايد شح المياه بفعل النمو السكاني السريع والتوسع العمراني المضطرد، ما يؤدي إلى تزايد الطلب على الموارد المائية."

وقالت الأمينة التنفيذية للاسكوا رولا دشتي، في كلمة ألقتها بالنيابة عنها مديرة شعبة سياسات التنمية المستدامة رلى مجدلاني، إن اللجنة وضعت دراسات تحليلية علمية ومواد تدريبية للربط بين سياسات القطاعات المختلفة وخاصة الطاقة والمياه والغذاء لزيادة كفاءة كلٍ منها.

وتابعت أن "الاسكوا" تمكنت في الأعوام الأخيرة من تحقيق تقدم في تحويل موضوع الترابط بين الطاقة والمياه والغذاء من المستوى النظري إلى خطوات وبرامج عملية.

وأكدت دشتي أن "التقدم المحرز في المنطقة غير كاف رغم الجهود المبذولة، فالتقدم الفعلي يتطلب تغييرا في ثقافة الإنتاج والاستهلاك، وفي إدارة هذا المورد الأساسي والحيوي بحيث يصبح الجميع، كل من موقعه، شريك في القرار والمسؤولية."

يذكر أن التقرير أعده "البرنامج العالمي لتقييم الموارد المائية التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة "اليونسكو" بالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية، وشاركت فيه لجان الأمم المتحدة الإقليمية ومن بينها "الإسكوا"، إلى جانب عدد من المنظمات الأممية مثل منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

51 مليون شخص عربي يفتقرون للخدمات المائية

بوابة آخر خبر

22 آذار /مارس 2019

أحداث اليوم - قالت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا "الاسكوا" انه "لا يزال 51 مليون شخص في المنطقة العربية يفتقرون إلى الخدمات المائية الأساسية، و74 مليون شخص لا يحصلون على خدمات الصرف الصحي الملائمة". وأضافت "الاسكوا" في تقرير أعلنت عنه من مقرها في بيروت اليوم الجمعة، عن تنمية الموارد المائية تحت عنوان "عدم إهمال أحد" على صعيد المنطقة العربية، أن 86 بالمائة من المواطنين في دول منطقة تقع دون عتبة الشح المائي "الف متر مكعب للفرد" أو الشح المائي المطلق "خمسمئة متر مكعب للفرد. وجاء في كلمة الأمين التنفيذي للاسكوا الدكتورة رولا دشتي أن اللجنة وضعت دراسات تحليلية علمية ومواد تدريبية للربط بين سياسات القطاعات المختلفة وخاصة الطاقة والمياه والغذاء لزيادة كفاءة كلٍ منها. وأضافت: أن الإسكوا تمكنت في الأعوام الأخيرة من تحقيق تقدم في تحويل موضوع الترابط بين الطاقة والمياه والغذاء من المستوى النظري إلى خطوات وبرامج عملية.
وشددت على أن "التقدم المحرز في المنطقة غير كاف رغم الجهود المبذولة، فالتقدم الفعلي يتطلب تغييرا في ثقافة الإنتاج والاستهلاك، وفي إدارة هذا المورد الأساسي والحيوي بحيث يصبح الجميع، كل من موقعه، شريك في القرار والمسؤولية."
يذكر ان التقرير أعده "البرنامج العالمي لتقييم الموارد المائية التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة "اليونسكو" بالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية وشاركت فيه لجان الأمم المتحدة الإقليمية ومن بينها الإسكوا إلى جانب عدد من المنظمات الأممية مثل منظمة الأغذية والزراعة "الفاو" وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي."

51 مليون عربي يفتقرون للخدمات المائية

أحداث اليوم

22 آذار /مارس 2019

أحداث اليوم - قالت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا "الاسكوا" انه "لا يزال 51 مليون شخص في المنطقة العربية يفتقرون إلى الخدمات المائية الأساسية، و74 مليون شخص لا يحصلون على خدمات الصرف الصحي الملائمة". وأضافت "الاسكوا" في تقرير أعلنت عنه من مقرها ف بيروت اليوم الجمعة، عن تنمية الموارد المائية تحت عنوان "عدم إهمال أحد" على صعيد المنطقة العربية، أن 86 بالمائة من المواطنين في دول منطقة تقع دون عتبة الشح المائي "الف متر مكعب للفرد أو الشح المائي المطلق "خمسمئة متر مكعب للفرد. وجاء في كلمة الأمين التنفيذي للاسكوا الدكتورة رو دشتي أن اللجنة وضعت دراسات تحليلية علمية ومواد تدريبية للربط بين سياسات القطاعات المختلفة وخاصة الطاقة والمياه والغذاء لزيادة كفاءة كلٍ منها. وأضافت: أن الإسكوا تمكنت في الأعوام الأخيرة م تحقيق تقدم في تحويل موضوع الترابط بين الطاقة والمياه والغذاء من المستوى النظري إلى خطوات وبرامج عملية.

وشددت على أن "التقدم المحرز في المنطقة غير كاف رغم الجهود المبذولة، فالتقدم الفعلي يتطلب تغيير في ثقافة الإنتاج والاستهلاك، وفي إدارة هذا المورد الأساسي والحيوي بحيث يصبح الجميع، كل من موقعه، شريك في القرار والمسؤولية".

يذكر ان التقرير أعده "البرنامج العالمي لتقييم الموارد المائية التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة "اليونسكو" بالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية وشاركت فيه لجان الأمم المتحدة الإقليمية ومن بينها الإسكوا إلى جانب عدد من المنظمات الأممية مثل منظمة الأغذية والزراعة "الفاو" وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي".

تقرير اممي: 51 مليون شخص بالمنطقة العربية يفتقرون للخدمات المائية

الأول نيوز

22 آذار /مارس 2019

الأول نيوز – قالت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا "الاسكوا" انه "لا يزال 51 مليون شخص في المنطقة العربية يفتقرون إلى الخدمات المائية الأساسية، و74 مليون شخص لا يحصلون على خدمات الصرف الصحي الملائمة". وأضافت "الاسكوا" في تقرير أعلنت عنه من مقرها في بيروت اليوم الجمعة، عن تنمية الموارد المائية تحت عنوان "عدم إهمال أحد" على صعيد المنطقة العربية، أن 86 بالمائة من المواطنين في دول منطقة تقع دون عتبة الشح المائي "الف متر مكعب للفرد" أو الشح المائي المطلق "خمسمئة متر مكعب للفرد. وجاء في كلمة الأمين التنفيذي للاسكوا الدكتورة رولا دشتي أن اللجنة وضعت دراسات تحليلية علمية ومواد تدريبية للربط بين سياسات القطاعات المختلفة وخاصة الطاقة والمياه والغذاء لزيادة كفاءة كلٍ منها. وأضافت: أن الإسكوا تمكنت في الأعوام الأخيرة من تحقيق تقدم في تحويل موضوع الترابط بين الطاقة والمياه والغذاء من المستوى النظري إلى خطوات وبرامج عملية.

وشددت على أن "التقدم المحرز في المنطقة غير كاف رغم الجهود المبذولة، فالتقدم الفعلي يتطلب تغييرا في ثقافة الإنتاج والاستهلاك، وفي إدارة هذا المورد الأساسي والحيوي بحيث يصبح الجميع، كل من موقعه، شريك في القرار والمسؤولية."

يذكر ان التقرير أعده "البرنامج العالمي لتقييم الموارد المائية التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة "اليونسكو" بالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية وشاركت فيه لجان الأمم المتحدة الإقليمية ومن بينها الإسكوا إلى جانب عدد من المنظمات الأممية مثل منظمة الأغذية والزراعة "الفاو" وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي."

تقرير اممي: 51 مليون شخص بالمنطقة العربية يفتقرون للخدمات المائية

بترا

22 آذار /مارس 2019

بيروت 22 آذار (بترا)- قالت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا "الاسكوا" انه "لا يزال 51 مليون شخص في المنطقة العربية يفتقرون إلى الخدمات المائية الأساسية، و74 مليون شخص لا يحصلون على خدمات الصرف الصحي الملائمة". وأضافت "الاسكوا" في تقرير أعلنت عنه من مقرها في بيروت اليوم الجمعة، عن تنمية الموارد المائية تحت عنوان "عدم إهمال أحد" على صعيد المنطقة العربية، أن 86 بالمائة من المواطنين في دول منطقة تقع دون عتبة الشح المائي "الف متر مكعب للفرد" أو الشح المائي المطلق "خمسمئة متر مكعب للفرد.
وجاء في كلمة الأمين التنفيذي للاسكوا الدكتورة رولا دشتي أن اللجنة وضعت دراسات تحليلية علمية ومواد تدريبية للربط بين سياسات القطاعات المختلفة وخاصة الطاقة والمياه والغذاء لزيادة كفاءة كلٍ منها. وأضافت: أن الإسكوا تمكنت في الأعوام الأخيرة من تحقيق تقدم في تحويل موضوع الترابط بين الطاقة والمياه والغذاء من المستوى النظري إلى خطوات وبرامج عملية.
وشددت على أن "التقدم المحرز في المنطقة غير كاف رغم الجهود المبذولة، فالتقدم الفعلي يتطلب تغييرا في ثقافة الإنتاج والاستهلاك، وفي إدارة هذا المورد الأساسي والحيوي بحيث يصبح الجميع، كل من موقعه، شريك في القرار والمسؤولية."
يذكر ان التقرير أعده "البرنامج العالمي لتقييم الموارد المائية التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة "اليونسكو" بالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية وشاركت فيه لجان الأمم المتحدة الإقليمية ومن بينها الإسكوا إلى جانب عدد من المنظمات الأممية مثل منظمة الأغذية والزراعة "الفاو" وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي."
(--بترا)

سوليدير: القبض على قلب بيروت

الأخبار

25 آذار /مارس 2019

جسّد قيام شركة «سوليدير» الشكل المتطرّف لعمليات الخصخصة والشراكة مع القطاع الخاص في لبنان. فبحجّة عجز الدولة عن إعادة إعمار قلب العاصمة بعد الحرب الأهلية، تمّ إصدار القانون رقم 117 عام 1991، وقضى بنزع الملكيّات الخاصّة والعامّة في وسط بيروت وتمليكها إلى شركة عقارية خاصّة، وأُجبر أصحاب الحقوق على التخلّي عن ملكيّاتهم من أكثر أشكالها ثباتاً، العقار، إلى أكثر أشكالها تذبذباً، أي ملكيّة السهم. إلّا أن تجربة الشراكة مع «سوليدير» لا تنحصر في هذا الشكل المتطرّف وما أفرزه من نتائج ماثلة، فمنذ انطلاق الشركة عام 1994، منحتها الحكومة عقود شراكة عدّة، ومكّنتها من الاستحواذ على المزيد من الأملاك العمومية على الواجهة البحرية، وهذه الأراضي تمثّل اليوم محفظة الشركة الثمينة والثروة الدسمة للمساهمين فيها.

ردم البحر

ربّما، لا يعلم كثير من اللبنانيين أن تملّك شركة «سوليدير» لعقارات منطقة الردم في البحر قبالة وسط بيروت تمّ بموجب عقد شراكة مع القطاع الخاص. ويجسّد هذا العقد أحد أكثر العقود إثارة للجدل. ففي عام 1994، أبرم مجلس الإنماء والإعمار عقد شراكة «رضائياً» مع «سوليدير» (المرسوم رقم 5665)، وقضى أن تتنازل الدولة للشركة عن 291.800 متر مربّع من الأملاك العمومية المُستحدثة من ردم البحر، في مقابل تنفيذ الشركة أشغال البنية التحتية في وسط المدينة التقليدي وتنفيذ أشغال الردم وكذلك أشغال البنية التحتية المُستحدثة بنتيجة الردم. قُدّرت قيمة هذه الأشغال في حينه بنحو 475 مليون دولار، أي إن الشركة تملّكت المتر المربّع الواحد من الأرض المستحدثة في البحر بسعر 1627 دولاراً، وهي لا تزال تقسّطه منذ 25 سنة بسبب عدم إنجازها كلّ الأشغال الملتزمة بها، علماً أن السعر يتراوح حالياً بين 15 و20 ألف دولار، وبذلك تكون الشركة قد ربحت نحو 11 دولاراً في مقابل كل دولار استثمرته في هذا العقد السخي.

الزيتونة باي

وأيضاً، قد لا يعلم كثيرون أن «الزيتونة باي» هي بدورها نتاج عقد شراكة بين الدولة وشركة «سوليدير». ففي عام 1997، أبرم مجلس الإنماء والإعمار عقد شراكة «رضائياً» جديداً مع «سوليدير» لإنشاء المرفأين السياحيين الغربي والشرقي لصالح الدولة وعلى نفقتها. وقضى المرسوم 5665 منح الشركة عقارات في منطقة الردم بدلاً من تقاضي أتعابها نقداً. بذلك، تملّكت الشركة الأملاك العمومية المحاذية للمارينا وأقامت مشروع «زيتونة باي» بالشراكة مع شركة إنماء واجهة بيروت البحرية. ليس هذا فحسب، بل حصلت «سوليدير» على الحق الحصري باستثمار المرفأين لمدة 50 عاماً، إلّا أن الشركة لم تنجز المرفأ الشرقي، لأسباب تتصل بربحيّتها، واكتفت بالمارينا القائمة حالياً، وأقامتها على مسطح مائي بمساحة 65 ألف متر مربّع، ولا تدفع «سوليدير» للدولة في مقابل هذا الاستثمار سوى 2500 ليرة عن كلّ متر مربع واحد، أي ما مجموعه 107 آلاف دولار في السنة فقط لا غير .

مبنى الإسكوا

تُصنّف العقود التأجيرية كواحد من أبرز أشكال الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وفازت «سوليدير» بالعديد من هذه العقود لاستثمار بعض المباني التي تمتلكها في وسط العاصمة، إلّا أن أشهرها هو عقد تأجير مبنى «الإسكوا» المُبرم بين الدولة والشركة. إذ بحجّة جذب منظّمات الأمم المتّحدة للعودة إلى بيروت بعد انتهاء الحرب الأهلية، قامت «سوليدير» بتشييد المبنى المذكور المُخصّص لاستضافة المقرّ الرئيسي لمنظّمة «الإسكوا»، وقامت الحكومة باستئجاره عبر وزارة الخارجية، وهي ما تزال تجدّد هذا العقد حتى الآن، وقد بلغ المجموع التراكمي لبدلات الإيجار بين عامي 1998 و2017 نحو 165 مليون دولار، في حين أن الكلفة الفعلية لتشييد المبنى لا تزيد عن 30 مليون دولار، وهو ما يشكّل وفقاً لـ«الدولية للمعلومات»، استناداً إلى مشاريع قوانين الموازنة العامّة، نحو 15% من إجمالي كلفة إيجار الأبنية الحكومية البالغة 100 مليار ليرة سنوياً.

سوليدير: القبض على قلب بيروت

العنكبوت

25 آذار /مارس 2019

جسّد قيام شركة «سوليدير» الشكل المتطرّف لعمليات الخصخصة والشراكة مع القطاع الخاص في لبنان. فبحجّة عجز الدولة عن إعادة إعمار قلب العاصمة بعد الحرب الأهلية، تمّ إصدار القانون رقم 117 عام 1991، وقضى بنزع الملكيّات الخاصّة والعامّة في وسط بيروت وتمليكها إلى شركة عقارية خاصّة، وأُجبر أصحاب الحقوق على التخلّي عن ملكيّاتهم من أكثر أشكالها ثباتاً، العقار، إلى أكثر أشكالها تذبذباً، أي ملكيّة السهم. إلّا أن تجربة الشراكة مع «سوليدير» لا تنحصر في هذا الشكل المتطرّف وما أفرزه من نتائج ماثلة، فمنذ انطلاق الشركة عام 1994، منحتها الحكومة عقود شراكة عدّة، ومكّنتها من الاستحواذ على المزيد من الأملاك العمومية على الواجهة البحرية، وهذه الأراضي تمثّل اليوم محفظة الشركة الثمينة والثروة الدسمة للمساهمين فيها.

ردم البحر
ربّما، لا يعلم كثير من اللبنانيين أن تملّك شركة «سوليدير» لعقارات منطقة الردم في البحر قبالة وسط بيروت تمّ بموجب عقد شراكة مع القطاع الخاص. ويجسّد هذا العقد أحد أكثر العقود إثارة للجدل. ففي عام 1994، أبرم مجلس الإنماء والإعمار عقد شراكة «رضائياً» مع «سوليدير» (المرسوم رقم 5665)، وقضى أن تتنازل الدولة للشركة عن 291.800 متر مربّع من الأملاك العمومية المُستحدثة من ردم البحر، في مقابل تنفيذ الشركة أشغال البنية التحتية في وسط المدينة التقليدي وتنفيذ أشغال الردم وكذلك أشغال البنية التحتية المُستحدثة بنتيجة الردم. قُدّرت قيمة هذه الأشغال في حينه بنحو 475 مليون دولار، أي إن الشركة تملّكت المتر المربّع الواحد من الأرض المستحدثة في البحر بسعر 1627 دولاراً، وهي لا تزال تقسّطه منذ 25 سنة بسبب عدم إنجازها كلّ الأشغال الملتزمة بها، علماً أن السعر يتراوح حالياً بين 15 و20 ألف دولار، وبذلك تكون الشركة قد ربحت نحو 11 دولاراً في مقابل كل دولار استثمرته في هذا العقد السخي.

الزيتونة باي
وأيضاً، قد لا يعلم كثيرون أن «الزيتونة باي» هي بدورها نتاج عقد شراكة بين الدولة وشركة «سوليدير». ففي عام 1997، أبرم مجلس الإنماء والإعمار عقد شراكة «رضائياً» جديداً مع «سوليدير» لإنشاء المرفأين السياحيين الغربي والشرقي لصالح الدولة وعلى نفقتها. وقضى المرسوم 5665 منح الشركة عقارات في منطقة الردم بدلاً من تقاضي أتعابها نقداً. بذلك، تملّكت الشركة الأملاك العمومية المحاذية للمارينا وأقامت مشروع «زيتونة باي» بالشراكة مع شركة إنماء واجهة بيروت البحرية. ليس هذا فحسب، بل حصلت «سوليدير» على الحق الحصري باستثمار المرفأين لمدة 50 عاماً، إلّا أن الشركة لم تنجز المرفأ الشرقي، لأسباب تتصل بربحيّتها، واكتفت بالمارينا القائمة حالياً، وأقامتها على مسطح مائي بمساحة 65 ألف متر مربّع، ولا تدفع «سوليدير» للدولة في مقابل هذا الاستثمار سوى 2500 ليرة عن كلّ متر مربع واحد، أي ما مجموعه 107 آلاف دولار في السنة فقط لا غير.

مبنى الإسكوا
تُصنّف العقود التأجيرية كواحد من أبرز أشكال الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وفازت «سوليدير» بالعديد من هذه العقود لاستثمار بعض المباني التي تمتلكها في وسط العاصمة، إلّا أن أشهرها هو عقد تأجير مبنى «الإسكوا» المُبرم بين الدولة والشركة. إذ بحجّة جذب منظّمات الأمم المتّحدة للعودة إلى بيروت بعد انتهاء الحرب الأهلية، قامت «سوليدير» بتشييد المبنى المذكور المُخصّص لاستضافة المقرّ الرئيسي لمنظّمة «الإسكوا»، وقامت الحكومة باستئجاره عبر وزارة الخارجية، وهي ما تزال تجدّد هذا العقد حتى الآن، وقد بلغ المجموع التراكمي لبدلات الإيجار بين عامي 1998 و2017 نحو 165 مليون دولار، في حين أن الكلفة الفعلية لتشييد المبنى لا تزيد عن 30 مليون دولار، وهو ما يشكّل وفقاً لـ«الدولية للمعلومات»، استناداً إلى مشاريع قوانين الموازنة العامّة، نحو 15% من إجمالي كلفة إيجار الأبنية الحكومية البالغة 100 مليار ليرة سنوياً.
المصدر :صحيفة الاخبار اللبنانية - فيفيان عقيقي